

تصور إسرائيل للأمن في قطاع غزة ومنطقة أريحا.*

اعتبارات عامة

1. الغاية من هذه الورقة هي أن توضح لكم الخطوط العريضة لموقفنا من الأمن في قطاع غزة ومنطقة أريحا. ونقطة انطلاقنا هي البنود المنصوص عليها في إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها.
2. تنظر إسرائيل إلى الاتفاق العتيق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا باعتباره نموذجاً لإحلال واقع جديد يمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش جنباً إلى جنب، متمتعين بالأمن والسلام، بينما يدير الفلسطينيون شؤونهم بأنفسهم. وفي هذا الإطار، تعد مسألة الأمن في الدرجة العليا من الأهمية في نظرنا. ولذلك سيكون لقدرتنا على التوصل إلى ترتيبات ترضي الجانبين في شأن الأمن تأثير مباشر في موقف إسرائيل من معظم القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات. وستقود هذه الترتيبات إلى توطيد علاقاتنا السلمية وتنشئ الجو المؤاتي لاجتذاب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.
3. يحدد إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها المسؤوليات الإسرائيلية والفلسطينية عن الأمن في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وستكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن الخارجي والأمن والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين في هذه المناطق. وسيكون الفلسطينيون مسؤولين عن الأمن الداخلي والنظام العام بالنسبة إلى الفلسطينيين في هذه المناطق. وسيتم ذلك بإنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية.
4. وفي هذا الصدد، يجب على الاتفاق المفصل في شأن قطاع غزة ومنطقة أريحا أن يشتمل على مفاهيم تمكن الجانبين من القيام بمسؤولياتهما المتعلقة بالنظام العام والأمن الداخلي بطريقة منسقة، وتنشئ، من خلال ذلك، جواً من الأمن التام للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. إن ما نعقده من آمال على المستقبل، ومثلها آمالكم، كما أعتقد يقيناً، لكبيرة. ولذلك فإن تطوير الثقة المتبادلة والسير قدماً على نحو متدرج سيمهدان الطريق، فيما نرى، من أجل تحقيق هذه الآمال.
5. استناداً إلى بنود إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها، ستسحب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ومع ذلك فإن قوات الأمن الإسرائيلية تظل موجودة وستحتفظ بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لصون الأمن الخارجي فضلاً عن النظام العام والأمن الداخلي للإسرائيليين. وستتمتع الشرطة الفلسطينية بالسلطات المطلوبة للقيام بمسؤولياتها عن النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين.

الأمن الخارجي

6. إن الشؤون المتعلقة بالأمن الخارجي والعلاقات الخارجية كافة ستكون، مثلما ذكر آنفاً، من مسؤولية إسرائيل. وسيستلزم ذلك استمرار انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود مع مصر والأردن. ولذلك:

أ. في حال نشوء مخاطر خارجية لا تبدو اليوم ممكنة، وكما تتمكن إسرائيل من القيام بمسؤولياتها، ستظل إسرائيل متمتعة بالقدرة على ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها ضد مخاطر كهذه بقواتها العسكرية، حتى في المناطق التي انسحبت منها.

ب. ستتحكم إسرائيل بالحركة من مصر والأردن إلى قطاع غزة والضفة الغربية (وإلى منطقة أريحا، تالياً) وبالممرات الحدودية. ولكن توضع ترتيبات تتعلق بالتنسيق بين الجانبين في شأن المرور.

* مصدر خاص.

ج. ومن مستلزمات الأمن احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على المجال الكهرومغناطيسي، والبحر وبعض الوجود العسكري على الساحل، بحسب ما هو ملائم. وهذا لا يمنع، طبعاً، الأنشطة والاستعمالات الفلسطينية في هذا الشأن، وذلك بمقتضى إعلان المبادئ.

د. يبقى المجال الجوي تحت سيطرة إسرائيل.

الوجود الأجنبي

7. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم في الشؤون المتعلقة بأمنهم. وكما قد بيّنا من قبل، فإن إسرائيل لا تلاحظ أي دور لقوات الأمم المتحدة أو لمراقبيها في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وفي رأينا أنه يجب على الوجود الدولي أو الوجود الأجنبي المؤقت ألا يتخذ صفة قوات الفصل ولا أن يتدخل في المسائل المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية. الفلسطينية. بل يجب أن ينحصر هذا الوجود في معاونة الفلسطينيين على ممارسة سلطتهم داخلياً.

قوة الشرطة الفلسطينية

8. استناداً إلى إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها، فإن السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ستقوم بمسؤولياتها عن النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين، من خلال إقامة قوة شرطة فلسطينية قوية. وسيختار أفراد هذه القوة من الفلسطينيين المحليين ومن فلسطينيين يحملون جوازات أردنية أو وثائق مصرية ويأتون من الخارج. وتطمح إسرائيل إلى اتفاق يتيح إنشاء قوة شرطة فلسطينية قادرة على القيام بمهامها بصورة فعالة. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن يشتمل الاتفاق، في جملة ما يشتمل، على بنود تتعلق بحجم قوة الشرطة هذه، وسياسة تجهيزها بالسلاح والرجال وانتشارها ونشاطها.

9. يسمح إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها للفلسطينيين بالشروع في إنشاء قوة الشرطة فوراً، بحسب ما اتفق عليه. ولذلك بات لزاماً علينا أن نولي الأولوية الأولى لمناقشة الأنشطة المتعلقة بهذا المسعى. وإسرائيل مستعدة، من جهتها، لمُدِّد المساعدة لقوة الشرطة الفلسطينية عند الاقتضاء وكما هو مطلوب.

تصور إسرائيل للأمن الداخلي

10. إن مسؤوليتنا عن توفير الأمن للإسرائيليين في قطاع غزة ومنطقة أريحا تستلزم منا اتخاذ جميع الخطوات الضرورية في هذا الشأن. ومع ذلك فنحن راغبون في الحدِّ، قدر الإمكان، من وجودنا ونشاطنا العسكريين في المواضع الكثيفة السكان في تلك المناطق. ونحن نتوقع أن تتخذ السلطة الفلسطينية إجراءات فعالة للحؤول دون الأعمال الإرهابية لا ضد الفلسطينيين فحسب بل ضد إسرائيل والإسرائيليين أيضاً. إلا أن إسرائيل ستحتفظ بحق حماية الإسرائيليين الذين قد يتعرضون للخطر أينما كانوا في تلك المناطق. وفي حال تضارب المسؤوليات فستكون لاعتبارات الأمن الإسرائيلية الأفضلية على أية اعتبارات أخرى.

11. استناداً إلى إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها، يحق للإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرق بحريّة داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا، ولذلك سيطلب من قوات الأمن الإسرائيلية أن تكفل سلامة هؤلاء الإسرائيليين وأن تصون، طبعاً، المرور من وإلى المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية.

12. وهذه الحاجة تفرض على إسرائيل أن تحرس بعض الطرق بالدوريات، وبالمراكز الأمنية الدائمة أو المتغيرة، وبوسائل أخرى. كما أن حماية المستوطنات ستستلزم، في جملة ما تستلزم، تحديد خطوط خارجية دفاعية ضرورية لحماية المستوطنات، بما في ذلك بناها التحتية ومناطقها الزراعية والصناعية والطرق التي تصل فيما بينها.

13. إن منع الإرهاب والعنف. اللذين قد ينطلقان من قطاع غزة ومنطقة أريحا. من بلوغ إسرائيل لعنصر حيوي في تصور إسرائيل للأمن. وكي تقوم إسرائيل بهذه المهمة فستحتفظ بحقها في إقامة منشآت أمنية في أراضي غزة المتاخمة لإسرائيل، كما أن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على حركة الفلسطينيين بين

قطاع غزة وأريحا وإسرائيل. وهي في ممارستها هذه السلطة ستفي بالتزامها السماح بمرور الفلسطينيين الآمن.

آلية التنسيق الأمني

14. إن وجود طرق يشترك الإسرائيليون والفلسطينيون في استخدامها، ومثله الحاجة المشتركة للحؤول دون الأعمال الإرهابية ضد الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، يستلزمان التنسيق الوثيق بين قوة الشرطة الفلسطينية وقوات الأمن الإسرائيلية. وقد تدعو الحاجة أيضاً إلى أنشطة مشتركة، كالدوريات والحواجز على الطرق التي يستعملها الإسرائيليون والفلسطينيون.
15. يلحظ إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها إقامة لجنة مشتركة للشؤون الأمنية المشتركة في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتنظر إسرائيل إلى هذه اللجنة نظرتها إلى أداة قيمة لمعالجة الهموم الأمنية لدى الجانبين ولتنمية الثقة المتبادلة بينهما. لذلك كان لا بد لبنية هذه اللجنة وأساليب عملها من أن تلحظ سبلاً سريعة وفعالة لمعالجة الحوادث على الأرض.

خاتمة

16. إن التصور الإسرائيلي للأمن مبني على الرغبة في ضمان أمن الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي الحد من التدخل الإسرائيلي داخل المناطق الكثيفة السكان في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى أدنى حد ممكن. وفي رأينا أن تحقيق هذا التصور في الواقع سيسهل انتقال السلطة برفق من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية الذاتية في هاتين المنطقتين، ويشجع قيام علاقة ثابتة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويوجد سابقة إيجابية من أجل استمرار عملية السلام.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx